وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الأعمال

إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية

بحث تقدم به الطالب (مسلم علي محسن) والطالب (مرتضى مسلم ناظم)وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في قسم إدارة الأعمال

بإشراف الاستاذ

أ.م. فاضل شعلان جبار

٢٠٢١ م ١٤٤٢ هـ

قال تعالى:

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[1]

سورة البقرة الآية "٣٢"

الإهداء

إهـــــدائـــي

إلـى البلـسم الـذي يـداوي جـروحـي...

إلـى مـن ربيـانـي صـغيـــــرا...

إلـى مـن أحببـت ولـن انـــسـى...إلـى أبي وأمي...

إلى أشقائي و شقيقاتي الذين وقفوا بجانـبي طيلة السنين الماضية

إلى أصدقائي الذين دعموني وساندوني خلال دراستي

إلى قــادة المستـقبل وبنــاة الغد...طـلـبـة العراق...

إلـى كل مـن لـه حق عـلي...اهـدي هذا العـمـل المـتواضع

المستخلص

تهدف المنظمات الحكومية بشكل عام الى انجاح اعمالها لتكون في منافسة مستمرة مع بقية المنظمات وتتطور لما هو احدث واحسن .

ومن الامور المهمة في نجاح اعمال هذه المنظمات هو كيفية ادارة الارباح وعلاقتها في جودة المعلومات المحاسبية وبذلك يمكن قياس مدى نجاح المنظمة وكفاءتها من خلال نجاح قيادتها الادارية .

بهذا التوجه سعى الباحث الى ايجاد الهدف من مفهوم ممارسات المحاسبين لإدارة الارباح والمفصح عنها بقائمة الدخل وتأثيرها بجودة المعلومات .

وتم تقديم مجموعة من التوصيات من بينها توجه الرقابة المالية لإبراز دورها في الكشف عن مجالات استخدام ممارسات المحاسبة الابداعية وايضاً ضرورة التأكد على برامج التأهيل العلمي .

وايضاً تم التوصل الى مجموعه من الاستنتاجات لعل من اهمها استخدام ادارة الوحدات الاقتصادية ومحاسبوها معلفتهم بالقوانين والقواعد والاعراف المحاسبية لمعالجة الاحداث الاقتصادية مستغلين مهاراتهم الفكرية .

ومن هنا توصل الباحث الى ان ادارة الارباح تؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية ومن حيث اهمية البحث حيث يهتم المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية بالأرباح التي تفصح عنها الوحدة بانها تمكنهم ليس من تقييم ادائها في الماضي فقط وكذلك التنبؤ بتدفقات النقدية المستقبلية التي تؤثر على اسعار الاسهم .

المقدمة

ازدادت أهمية المعلومات في الوقت الحاضر بسبب التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا واستخدامها في مجالات الحياة الاقتصادية كافة ، وتشكل المعلومات المحاسبية بما فيها من خصائص نوعية عصب الحياة بالنسبة لمستخدميها، لما لها من أثر كبير في ترشيد قراراتهم المختلفة ، فلكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تتوفر فيها صفات مميزة أو تكون ذات نوعية تجعلها مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وفي حالة عدم توفرها لا يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة لقوائم الإبلاغ المالي .

و تلجأ بعض ادارات الوحدات الاقتصادية سعيا وراء تحسين صوريwindow dressing اما في مركزها المالي او في نتائج اعمالها وهذا بدوره يرفع من اسعار اسهمها في سوق الاوراق المالية وذلك عن طريق استغلال الثغرات المتواجدة في اساليب التدقيق الخارجي او الاستفادة من تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية التي تتيحها المعايير المحاسبية للوحدة الاقتصادية عند اتباعها في مجالات واساليب القياس والافصاح المتبعة في اعداد القوائم المالية مما يؤثر على نوعية الارقام التي تظهرها تلك القوائم وعلى مصداقيتها , ويهدف البحث الى دراسة مفهوم ودوافع وممارسات المحاسبين لإدارة الأرباح المفصح عنها بقائمة الدخل وتأثيراتها في جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح.

ومن اجل ان نحقق اهداف البحث تم اختيار مجموعة من المصارف في اثبات فرضيات البحث .

وتم تقسيم البحث على خمسة مباحث عرض المبحث الاول للبحث منهجية البحث وبين الثاني منه ادارة الارباح وممارساتها وبين الثالث منه جودة المعلومات المحاسبية وبين الرابع منه الجانب التطبيقي للبحث , وعرض الخامس منه الاستنتاجات والتوصيات ومن ثم المصادر والمراجع.

المبحث الاول // منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث

في ظل المنافسة الشديدة تعد المعلومات المحاسبية ضرورية لتحقيق تميز في الموقع التنافسي للوحدة الاقتصادية من خلال زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية في السوق (أسعار الأسهم) وتحفيز المستثمرين الخارجيين للاستثمار بالوحدة ، فقد واجه مديرو الشركات ضغوطاً قوية لتحقيق مستويات توقعات المحللين الماليين لإرباح شركاتهم ، استجابة لذلك التجأ هؤلاء المديرون إلى استعمال ممارسات محاسبية إبداعية للتأثير في البيانات المنشورة في القوائم المالية ومنها الدخل في الأجل القصير لكي ينعكس ذلك في قيمة الأسهم في سوق الأوراق المالية ومن ثم تحقيق شهرة وعوائد للإدارة فضلاً عن تشجيع استقطاب المستثمرين عند استقرار دخل الوحدة الاقتصادية من مدة إلى أخرى وما لهذه الممارسات من تأثير في جودة المعلومات المحاسبية.

وبناءاً على ذلك تتمثل مشكلة البحث الأساسية في أن إدارة الأرباح تؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية.

ثانياً:- أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث من أهمية الإفصاح عن أرقام الدخل الذي يمثل مقياساً لنجاح أنشطة الوحدة، ويعد أساس توزيع الأرباح على المساهمين وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين أنفسهم تلك المتعلقة بالاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى المماثلة.

- يهتم المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية بالأرباح التي تفصح عنها الوحدة لأنها تمكنهم ليس من تقييم أدائها في الماضي فقط بل تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية التي تؤثر على أسعار الأسهم .
- تقييم جودة الأرقام التي يظهرها كشف الدخل الذي يمثل محور اهتمام الأكاديميين المتخصصين في مفاهيم المحاسبة وتطبيقاتها فضلاً عن الجهات المهنية المحاسبية المسؤولة عن تنظيم المحاسبة ووضع المعايير .

ثالثاً :-هدف البحث

دراسة مفهوم ودوافع وممارسات المحاسبين لإدارة الأرباح المفصح عنها بقائمة الدخل وتأثيراتها في جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح.

رابعاً:- فروض الدراسة

" ان استخدام بعض الاجراءات والممارسات والسياسات المحاسبية غير السليمة يؤثر على مصداقية العرض وعدالته في القوائم المالية"

خامساً:-طرق جمع المعلومات والبيانات

لقد تم الاعتماد في عملية جمع المعلومات في هذا البحث على الكتب والرسائل ذات العلاقة بالموضوع.

المبحث الثاني //ادارة الارباح و ممارسات

اولاً: مفهوم ادارة الارباح

عرفت ادارة الارباح بأنها " اختيار سياسات محاسبية معينة لا نجاز هدف محدد مسبقاً "

وعرفت ايضاً بأن يعطى بعض المديرين إمكانية اختيار السياسات المحاسبية من المبادئ المقبولة عموماً ، ومن الطبيعي أن نتوقع بأنه سيتم اختيار السياسات لتعظيم المنفعة الشخصية أو لتعظيم قيمة الوحدة " ولعل المرونة العالية التي تمتاز بها المحاسبة التي تسمح للمحاسب بإختيار سياسات أو تقديرات محاسبية مختلفة وضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ، وذلك في الظروف والحالات الاعتيادية ، لكن الظروف والحالات غير الاعتيادية قد تجبر المحاسب باختيار بديل محاسبي معين بدل من ذلك المستعمل خلال فترة معينة ، على سبيل المثال ، في ظروف التضخم (ارتفاع الأسعار) تستعمل طريقة (LIFO) بدلاً من (FIFO) لتحقيق مستوى معين من الأرباح على الرغم من أن الطريقة الثانية تعد أكثر ملائمة في ظل تلك الظروف .

إذ ركزت بعض المفاهيم لإدارة الأرباح على التقديرات المحاسبية وعرفت بأنها " استعمال المدراء أحكامهم وتقديراتهم الشخصية في الإبلاغ المالي وفي هيكلة الصفقات (المعاملات) لتغيير التقارير المالية ، أما بهدف تضليل بعض المساهمين حول الأداء الاقتصادي الأساسي للوحدة الاقتصادية ، أو للتأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها " . وبذلك فإن إدارة الأرباح تتضمن أظهار الزيادة أو النقصان المفتعل في الدخل (الأرباح) ، ومن ثم أرباح كل سهم من أسهم الوحدة من خلال استعمال طرائق محاسبية متعسفة (حدّية)

، وأن ذلك يمثل رغبة الإدارة بإظهار الأرباح بمستوى معين ، وبأتباع نمط معين والبحث عن ثغرات في المعايير المحاسبية التي تسمح لهم بتعديل الأرقام لانجاز أهدافهم المطلوبة وإرضاء توقعات المحللين الماليين.

ثانياً: ممارسات إدارة ألأرباح المضللة (خارج حدود المبادئ)

أولاً : اعادة هيكلة النفقات (شرويدر وآخرون ، 2006، 205).

تتطلب عملية المنافسة الشديدة بين الوحدات الاقتصادية تقييم كفاية أدائها وربحية عملياتها ، وعندما تلجأ الوحدات الاقتصادية إلى إعادة الهيكلة فإن بعض المشاكل تنشأ بسبب وجود نفقات كبيرة ترتبط بعملية إعادة هيكلة هذه الوحدات ، هذه النفقات تساعد الوحدات على تنظيف (اعادة ترتيب) الميزانية العمومية ويطلق عليها تسمية الحمام الكبير.

إذ أشار إليها شرويدر وآخرون بأنها " عملية المبالغة لمرة واحدة في مصروفات (أعباء) أعادة الهيكلة بهدف خفض الأصول مما يقلل المصروفات في المستقبل ، إذ من المتوقع أن الخسائر التي تحدث مرة واحدة سيتم خصمها في السوق من قبل المحللين الماليين والمستثمرين الذين يركزون على الأرباح المستقبلية "

أما كل من فقد عرفا " أن الوحدات الاقتصادية تتحمل أعباء ومصاريف كبيرة وغير متكررة التي يمكن استعمالها لتخفيض صافي الأصول (لتنظيف الميزانية العمومية) وجعلها متحفظة جداً ، والبعض يفعلها بشكل غير طبيعي وذلك في محاولة لتخفيض التكاليف وزيادة أرباح السنوات المستقبلية " .

إنَّ الوحدات تلجأ إلى تحمل أعباء كبيرة من النفقات لأن المستثمرين ينظرون إلى ما بعد الخسارة التي حصلت مرة واحدة ويركزون فقط على الأرباح المستقبلية، فإذا ما أمكن تبطين هذه النفقات بإنشاء احتياطي إضافي بسيط يطلق علية (الاحتياطي السري) فعندما تختلف التقديرات وتشح الأرباح المستقبلية يمكن استعمال هذا الاحتياطي ليولد (يخلق) من جديد وبشكل رائع دخل (عوائد) ، وأن لجنة الأوراق المالية لم تعارض إعادة الهيكلة عموماً، لاعتبارها من الخطط الإستراتيجية كجزء من الإدارة وإعمال التغير ولها علاقة باندماج الإعمال، ولكن عندما تقرر الوحدة إعادة الهيكلة فان كل من الإطراف الداخلية (الموظفون والإدارة العليا) والإطراف الخارجية (المستثمرون والدائنون) يرغبون في فهم و التعرف على تأثيراتها المتوقعة وضمان أن الإبلاغ المالي يوفر معلومات مفيدة ،على أن لا تؤدي إلى زيادة في التكاليف المرتبطة بها, و قد تمارس الإدارات عند وضع إستراتيجية جديدة بعيد المدى بإعادة تقدير أصولها والتزاماتها وإظهار قوائم غير حقيقية .

ثانياً : المعالجة المحاسبية الخلاّقة للاستحواذ (امتلاك الوحدات الاقتصادية الأخرى)

وقد وضح (شرويدر) هذه المعالجة بأنها " محاولة لتجنب المصروفات المستقبلية مقابل تحميل وحيد أو لمرة واحدة لمصروفات (الأعباء) مقابل إعمال الشراء البحث والتطوير" . (شرويدر وآخرون ، 2006، 209)

لقد عرف كل من , المحاسبة الخلاقة للاستحواذ بأنها " تخصيص جزء كبير من مصاريف الاقتناء والامتلاك ضمن السعر المدفوع لاقتناء وحدات اقتصادية أخرى في محاولة لتخفيض أرباح سنة الامتلاك وزيادة أرباح السنوات المقبلة ، وان مصاريف سنة الامتلاك تتضمن مصاريف عملية البحث والتطوير ".

ان المحاسبة الخلاقة للاستحواذ وسيلة الاحتيال الثانية تستعمل من قبل الوحدات لإبلاغ عن أعباء الاستحواذ ، حيث زادت في السنوات الأخيرة عمليات الاستحواذ أو الدمج ، والتملك ، وبالأخص عند استعمال المحاسبة الإبداعية وعملية البحث والتطوير المشتراة ، ويتم تصنيف الوحدات إلى أجزاء متزايدة ، وان الأسعار المدفوعة لشراء عمليات البحث والتطوير يتم إطفاءها مرة واحدة كنفقة (مصروف) بهدف إزالة أي تخفيض للأرباح في المستقبل وانه كلما زاد سعر الاستحواذ المدفوع يحمل (يخصص)لحساب شهرة المحل أو الموجودات غير الملموسة وان كان مناسباً إطفاؤها على مدى سنوات الأرباح المستقبلية ، وتستعمل الوحدات لاكتمال الاستحواذ خلق مطلوبات كبيرة لمصاريف التشغيل المستقبلية ، وبافتراض أن هذه المطلوبات تمثل تكاليف مستقبلية متعلقة باكتمال عملية الدمج الحديثة ، وما تحويه من نفقات التشغيل المستقبلية عند احتساب ذلك على الاستحواذ فانه يرفع من الأرباح المستقبلية.

تلجأ الإدارات إلى مثل هذه الممارسات في حالة الاندماج بين الوحدات وبإختيار طريقة الشراء بإفتراض أن الوحدة المشترية تدفع مبالغ كبيرة جداً كمصاريف شراء وهذا سيخفض أرباح سنة الشراء ولكن ينتظر زيادة الأرباح في السنوات المقبلة .

ثالثاً : المخصصات المؤقتة (احتياطي السنوات المستقبلية)

إنَّ الاحتيال الثالث الذي تمارسه بعض الوحدات الاقتصادية بإستعمال افتراضات غير واقعية لتقدير التزاماتها تجاه الغير ، إذ تقوم هذه الوحدات بتخفيض الأرباح المعلن عنها خلال السنوات الجيدة من خلال تكوين الاحتياطيات وإخفاء هذه الأرباح أو تركها في الخزين (Cookie Jars) بغية استعمالها أو العودة إلى هذا الخزين في السنوات الصعبة أو السيئة مثل خسائر الديون وتكاليف الضمان . نقلاً عن (الساكني , 2010)

عرف (شرويدر) هذه المعالجة بأنها " المبالغة في تقديرات العائد على المبيعات (مردودات المبيعات) أو تكاليف ضمانات الأسهم (مخصص هبوط الأسعار) في المدد الجيدة ، ثم استعمال تلك التقديرات المبالغ فيها لتقليل الأعباء المماثلة في السنوات الصعبة" . (شرويدر وآخرون ، 2006، 205)

أما (Mulford&Comiskey) عرفها " أنها تهتم باحتساب الالتزامات (المطلوبات) غير المتحققة باكثر من الطبيعي والاستعانة بهذه القيم لاحقاً في مواجهة الظروف الصعبة " .

تستعمل بعض الوحدات الاقتصادية في السنوات الجيدة سياسات متحفظة بالأخص وذلك بممارسات طرائق الاعتراف بالإيراد الأكثر تحفظاً كتأجيل الاعتراف بالإيراد لزيادة المصاريف وتخفيض الإيرادات (تقليل الأرباح) ، وان هذه العملية يطلق عليها "الاحتياطي المخزون " لكي تتمكن الوحدات من تخزين أرباحها ومكاسبها وادخارها في السنوات الصعبة التي لا يتحقق فيها أرباح . (Mulford& Comiskey , 2002,33) ان هذه الخطوات المتخذة من قبل الإدارات في المبالغة في الممارسات المحاسبية المتحفظة في السنوات الجيدة ، بزيادة المخصصات مثلا الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك في تحصليها وتخزينها والاستفادة منها في السنوات الصعبة .

رابعاً : خرق مفهوم المادية (ألأهمية النسبية)

وسيلة الاحتيال الرابعة التي تمارسه الوحدات الاقتصادية هو إساءة استعمال مفهوم المادية بهدف تعديل الإرباح إلى المستويات المطلوبة ، وان امتازت أهمية المادية للمساعدة في خلق المرونة في الإبلاغ المالي ، فبعض الفقرات قد تكون غير مهمة بحيث لا تستحق قياسها والإبلاغ عنها بالدقة الكبيرة ، ومفهوم المادية قد يساء استعماله بتعمد في تسجيل الصفقات الغير صحيحة ضمن سقف نسبة مئوية محددة ، ولان تأثيره على النتيجة الأخيرة يفترض ان يكون صغير جداً بحيث تعديل هذا الخطأ يكون غير ضروري.

ويمكن تعريف المادية (Materiality) " تأثير بند من بنود القوائم المالية في عمليات ومركز الوحدة الاقتصادية ككل ، وتكون المفردة مادية أو ذات أهمية نسبية متى ما كان حجمها له تأثير في قرارات المستثمرين والدائنين " .

أما شرويدر فعرفها " هي تسجيل الأخطاء بشكل متعمد أو إهمالها في القوائم المالية على افتراض أن أثرها ليس مادياً " . (شرويدر وآخرون ، 2006، 206)

أما (البلقاوي) فيرى أن لمفهوم الأهمية النسبية تأثيراً واسع النطاق في كل الأنشطة المحاسبية رغم عدم وجود تعريف شامل لها ، ومع ان الأهمية النسبية تؤثر في قياس وعرض كل المعلومات في القوائم المالية ، إلا أن أثرها الأكبر يقع على بنود الإيرادات والمصروفات ، وعلى العموم كل المنظمات والهيئات المحاسبية المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة تركت تطبيق المادية لأحكام المحاسب الشخصية ، ولكن في الوقت نفسه أكدت على أهميته . (بلقاوي،2009، 347) ، وبهذا فإن الإدارات يمكن أن تستغل المادية من خلال تقديرات الإدارة لمستوى المادية لتعديل الأرباح والوصول إلى المستوى المطلوب .

خامساً : الاعتراف غير المناسب بالإيراد

تسجيل الإيراد قبل اكتسابه ظاهرة واسعة الانتشار ، إذ لوحظ أن ما يزيد على نصف القضايا المرفوعة إمام لجنة تداول الأوراق المالية تنطوي على مشاكل الاعتراف بالإيراد ،لأن الوحدات الاقتصادية تحاول زيادة الأرباح من خلال التلاعب بالدخل والاعتراف بالإيراد بشكل خاطئ ، وبما أن الإيراد يجب أن لا يعترف به إلا في الوقت المحدد ، فمن غير الصحيح الاعتراف بالإيراد قبل اكتمال البيع ، أو قبل تسليم البضاعة إلى الزبون ، أو في وقت ما زال لدى الزبون خيارات في إنهاء البيع أو تأجيله أو إلغائه. (الكيلاني ،2008، 95)

فمن الطبيعي أن الوحدات تعترف بالإيراد عند بيع المنتجات أو تقديم الخدمة ، ولكن يمكن تقديم أو تأخير الاعتراف بالإيراد بسبب ظروف عدم التأكد المصاحبة لعملية البيع مما أعطى الحافز للوحدات بالتلاعب بالدخل وإظهار قوائم المالية مضللة بعيدة عن الواقع .

ثالثاً :- أهداف إدارة الأرباح

من تعاريف الباحثين تبين بان إدارة الأرباح هي " استعمال المرونة في الطرائق والسياسات المحاسبية وتوظيف التقديرات والإحكام الشخصية للتأثير في رقم الدخل المفصح عنه في المدى القصير لتحقيق هدف محدد ".

لذا يمكن الملاحظة بان إدارة الأرباح هي شكل خاص من لعبة الأرقام المالية ، وان إدارة الأرباح مع المرونة في القواعد والسياسات المحاسبية يمكن استعمالها لتوجيه الأرباح المعلن عنها باتجاه أهداف محددة مسبقاً ، وفي الغالب الهدف يكون زيادة مستمرة في الأرباح ، وكذلك ترتبط إدارة الأرباح بتمهيد الدخل أو تمهيد الأرباح والسبب أن ممارسة ما تصمم لتقديم تدفق أرباح سلس وممهد والذي يشير إلى انخفاض مستوى عدم التأكد والمخاطرة بالإرباح .

وان أهداف الوحدة الاقتصادية من ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق :

1. تعظيم تعويضات ومكافآت الإدارة .
2. منع انتهاكات الاتفاقيات المالية .
3. تعظيم الإيرادات من العروض العامة الأولية .
4. الإيفاء بتوقعات المحللين المتفق عليها. نقلاً عن (الساكني , 2010)

المبحث الثالث// جودة المعلومات المحاسبية

اولاً :مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

في أطار المحاسبة ، فان جودة المعلومات المحاسبية تحدد من خلال تطبيق الخصائص النوعية التي حددت بموجب الإطار ألمفاهيمي وعليه فان سمات الجودة سوف تتمثل في :

- منفعة المعلومات المحاسبية ((الملاءمة والموثوقية))
- القدرة على المقارنة ((قابلية المقارنة))
- فائدتها لاتخاذ القرارات ((الفائدة للمستخدم لقدرته على فهم المعلومات المحاسبية))

ولأغراض أعداد القوائم المالية ، فأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تساعد كمرشدات لصنع الاختيارات المرتبطة بطبيعة المعاملات المالية داخل الصفات التي نحتاج لقياسها ، على سبيل المثال كيف يمكن لنا توزيع التكاليف ما بين الفترات المحاسبية عند المستوى التجميعي أو الانفرادي أو حتى على مستوى البنود في القوائم المالية نفسها . (2008,FASB,1999:IASB

إن الهدف الأساسي للإبلاغ المالي هو توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية ، وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية ان توفير معلومات ذات جودة عالية عملية مهمة لأنها تؤثر ايجابيا في مجهزي رأس المال وأصحاب المصالح الآخرين لاتخاذ قرارات

الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى المشابهة لتوزيع الموارد وزيادة كفاءة الأسواق بشكل عام. (Beest et al ,2009,4).

ثانياً : قياس جودة المعلومات المحاسبية

ان اغلب البحوث المتعلقة بقياس جودة المعلومات المحاسبية أظهرت نتائج غير متناسقة في ان المؤشرات غير المباشرة المستخدمة في التحليل الميداني ركزت على سمات محددة لمعلومات الإبلاغ المالي التي يتوقع ان يكون لها تأثير في جودة الإبلاغ المالي ، ومنها إدارة الأرباح ، والقوائم المالية المعدلة ، والتوقيت المناسب . ومع ذلك فلا يوجد مقياس استطاع ان يقوّم جودة الإبلاغ المالي بشكل شامل بحيث تتضمن جميع الخصائص النوعية المعرفة في مسودة العرض المقدمة من قبل FASB IASB, عام 2008 تحت اسم تحسين الإطار الفكري للإبلاغ المالي (2009,4,Beest)

ومع ذلك فان جودة الإبلاغ المالي هو مفهوم واسع لا يشمل فقط المعلومات المالية ولكن يشمل كذلك جميع الافصاحات بضمنها المعلومات غير المالية المضمنة في القوائم والمفيدة في اتخاذ القرارات . (الساكني , 2010 :50).

ثالثاً: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية

كما قلنا سابقاً لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لابد ان تكون على مستوى من الجودة، وذلك لاختلافها تبعاً لاختلاف وجهات النظر واهداف منتجي ومستخدمي المعلومات، إلاّ انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات وعلى نحو الآتي :-

1) الدقة كمقياس لجودة المعلومات:- يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات، كلما زادت الدقة كلما زادت جودتها،ومع أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات إلاّ انه لا يمكن تحقيقه، وذلك لكون المعلومات التي تنبني عليه القرارات تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من عدم اليقين والتأكد. لذا غالباً ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات الملاءمة لاتخاذ القرارات. (الفضل ونور،2002، ص305-306)
2) المنفعة كمقياس لجودة المعلومات:- وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن ان تأخذ المنفعة أحد الصور الآتية:
   - المنفعة الشكلية:- أي تطابق شكل المعلومات ومحتواها مع متطلبات متخذ القرار.
   - المنفعة الزمنية:- توفر المعلومة لدى متخذ القرار في ذات الوقت الذي يحتاج اليه.
   - المنفعة المكانية:- أي الحصول عليها بسهولة.
   - المنفعة التقيمية والتصحيحية:- قدرة المعلومات على التقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.

3) الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات:- تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق الوحدة لأهدافها من خلال موارد محددة ، وبالنسبة للمعلومات فهي مدى تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة او متخذ القرار من خلال استخدام الموارد المتاحة. (محمد,جيوار , 2006 :25)

4)التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات:- التنبؤ وسيلة يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث المستقبل، وهذه تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات. لذا فان جودة المعلومات تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد، وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ، او كمدخلات لنماذج الاختيار بين البدائل القرارية.

5) الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات:- يقصد بالكفاءة تحقيق اهداف الوحدة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب ان لا تزيد عن قيمة المعلومات.

وهنا تبرز اهمية ونجاح عمل المحاسبي ودقة سير العمليات فيه، وهذا من خلال انتاجه كمية من المعلومات التي يستفاد منها من قبل الاطراف المستخدمة للمعلومات وكذلك حلقة وصل في تكامل نظم المعلومات في الوحدة بحيث يجهز الأنظمة المختلفة في الوحدة بالمعلومات الدقيقة واستخدامها من قبلهم.

رابعاً : الجهات المستخدمة للتقارير المالية

يحتاج مستخدم التقارير المالية إلى تقارير مالية تحقق له' الأهداف المرضية وإلا فإنه' يلجأ إلى مصادر أخرى قد تكون أكثر نفعاً بالنسبة له , فإذا لم تتوفر معايير جودة المعلومات المحاسبية في هذه التقارير التي يتم نشرها فأن ذلك يؤدي إلى عدم الثقة في هذه التقارير وقبولها من قبل المستخدمين ., لذلك فإن الجهات المستخدمة لهذه التقارير سواء كانوا (داخلين أو خارجين) توجه انتقادات إلى مراقبي الحسابات بشأن الأضرار التي قد تلحق بهم نتيجة اعتمادهم على تقريره , ومن هذه الجهات ما يأتي .

1. المستثمرون : يعتمد الكثير من المستثمرين في قراراتهم على الحسابات التي يتم تدقيقها من قبل مراقبي الحسابات والمعتمدة من قبلـه , وذلك بخصوص شراء الأسهم والسندات. (النعيمي , 2012 : 19 , 20)
2. ملاك الوحدة الاقتصادية : يمثل هؤلاء اصحاب الملكية في الوحدات الاقتصادية الفردية أو وحدات الأشخاص , وهدفهم هو معرفة نشاط الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة ومركزها المالي من خلال هذه القوائم , وتمكنهم ايضاً وضع التقويم الملائم للوحدات الاقتصادية حول مدى تحقيق الهدف الذي انشأت من أجله واتخاذ القرارات المناسب اللازمة بذلك .

3. إدارة الوحدة الاقتصادية :تحتاج ادارة الوحدة الاقتصادية إلى المعلومات المحاسبية التي من شأنها أن تسهم في ممارسة وظائفها المعروفة وهي التخطيط والتنظيم واتخاذ القرارات والرقابة وتقويم الأداء .

4. الهيئات الحكومية : يتم الاستفادة من البيانات المالية التي يتم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات ومنها ديوان الضرائب في تقدير ضرائب أرباح الوحدات المختلفة , ووحدات التخطيط والاحصاء وغيرها .(متولي , 2009 : 20)

5. مؤسسات التمويل :أن مؤسسات التمويل تعتمد على تقارير مراقب الحسابات في اعطائها للقروض سواء كانت قصيرة الاجل أو طويلة الأجل

6. الجمهور : أن الوحدات الاقتصادية تؤثر على أفراد الجمهور بطرق متنوعة , لذلك تقدم الوحدات الاقتصادية المساعدات للاقتصاد المحلي بطرق متنوعة منها عدد من الأفراد الذين تستخدمهم , والقوائم المالية تسهم في مساعدة الجمهور بتزويدهم بالمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في تطوير الوحدات الاقتصادية وتنوع نشاطاتها

7. الهيئات والاتحادات النقابية : تعتمد الهيئات والنقابات على الحسابات التي يتم تدقيقها من قبل مراقبي الحسابات في مفاوضاتها مع الإدارة بخصوص الأجور والحوافز وغيرها.

8. الاقتصاديون ورجال البحث العلمي :يحتاج هؤلاء إلى معلومات تساعدهم على تقييم الأثار على السياسات الاقتصادية وعلى قرارات السياسة العامة والمساعدة في اعمال البحوث والدراسات .

9. نظام الحكم : يحتاج نظام الحكم إلى معلومات تساعده في تقييم الموقف المالي للوحدة الاقتصادية لأغراض حالات الإفلاس وتقييم الاصول الضرورية وفي اغراض الدعاوي القضائية ,ويمكن أن نبين تلك الجهات في الشكل التالي. (شريم , بركات , 2011 :13, 14)

الشكل (1) يوضح مستخدمي التقارير المالية

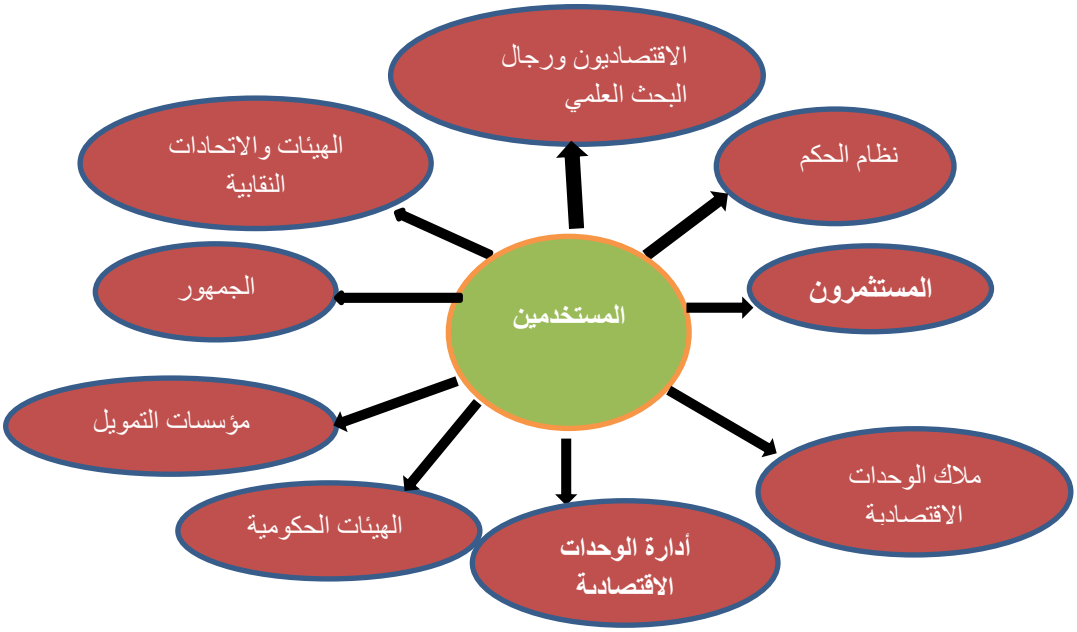

الشكل بتصرف بالاعتماد على (متولي ,مصدر سابق: 20)

المبحث الرابع// الجانب التطبيقي للبحث

اولاً :- التمويل المالي لسوق العراق للأوراق المالية :

تضمن أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (74) في القسم (7) تمويل سوق الأوراق المالية , حيث أشار في الفقرة (1) إلى وجوب أن تكون مصادر تمويل السوق من الأتي :

1- رسوم تدفع من قبل الشركات وذلك عن تقديم سنداتها للتعامل التجاري المستمر في السوق .

2- رسوم تدفع من قبل أعضاء السوق تخص تمويل الأعضاء وموظفيهم ووكلائهم وذلك للتعامل في معاملات السندات في السوق ومن ضمنها (ولكن لا تحدد) أجور الدخول والرسوم السنوية .

3- عمولات أو رسوم مبنية على حجم التعامل التجاري الذي يتم في السوق .

4- غرامات تفرض من قبل البورصة على الأشخاص الخاضعين إلى سلطة السوق القضائية والذين يخرقون هذا القانون أو القواعد أو التعليمات الخاصة بالسوق أو الهيئة .

5- الريع الحاصل من بيع بيانات السندات للسوق والإحصائيات والمطبوعات , والتي تخضع إلى قواعد الهيئة والتأكيد في نشر معلومات أساسية .

6- هبات وقروض إلى السوق , التي يجب أن تخضع إلى قواعد سوق الأوراق المالية والهيئة .

7- الريع من استثمار الموارد المالية للسوق .

8- مصادر أخرى للريع مخولة من قبل مجلس المحافظين وخاضعة إلى مصادقة الهيئة وتتلاءم مع القوانين ذات الصلة .

بعد تعريف سوق العراق للأوراق المالية وبيان أهدافه وتمويله وشروط إدراج الشركات , سيعمل الباحث على اختيار عينة من هذه الشركات لغرض إكمال الجانب التطبيقي من هذا البحث , حيث سيتم شرح نبذة مختصرة عن كل شركة من عينة البحث لاحقا . المصدر سوق العراق للاوراق المالية

أولا : قطاع المصارف :

1- مصرف إيلاف الإسلامي (شركة مساهمة خاصة) :

تأسس المصرف باسم (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) بموجب شهادة التأسيس الصادرة من دائرة تسجيل الشركات رقم (7788) في 2001/3/18م برأســـــــمال قدره (ملياري) دينار , وبعد صدور إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة (884/3/9) في 2001/5/30م باشر المصرف أعماله من خلال الفرع الرئيسي بتاريخ 2001/6/23م , وبتاريخ 2007/6/28م صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمن التعديلات الآتية على شهادة التأسيس :

أ- تعديل اسم الشركة من (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) إلى (مصرف إيلاف الإسلامي - مساهمة خاصة) .

ب- جعل نشاطها (ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة ضمن الإطار الإسلامي – مساهمة خاصة).

في تاريخ 2011/4/3 تم إدراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية برأسمال قدره (50) مليار دينار والذي أصبح في نهاية 2011م (100) مليار دينار, ومن أهم التطورات الحاصلة في زيادة رأس المال المدفوع , من2001م ولغاية 2013م يوضحه الكشف الأتي :

السنة	2001-2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رأس المال المدفوع / مليار	2	8	10	20	50	100	100	152

ويهدف المصرف إلى المساهمة في تنمية الاقتصاد العراقي من خلال أعمال الصيرفة الشاملة ضمن الإطار الإسلامي , وتمويل المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية , إضافة إلى تعزيز التعاون مع المصارف

المحلية والمصارف الخارجية والاحتفاظ بعلاقات مصرفية عربية وعالمية لتغطية أعمال فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان الخارجية والحوالات الخارجية , هذا وان للمصرف ستة عشر فرعا , ستة فروع منها في بغداد وعشرة في المحافظات الأخرى .

2- مصرف دار السلام للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) :

تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة (ش.م/6766) والمؤرخة في 1998/12/7م برأسمال قدره (200) مليون دينار , و باشر المصرف بأعماله في 1999/4/8م بعد صدور إجازة ممـــارسة الصيرفة بمـــوجب كتاب البنـك المـــركزي العراقي المرقم (ص.أ /238/3/9) في 1999/4/6م , وفي تاريخ 2004/6/15 تم إدراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية برأسمال قدره (2,400,000,000) ملياران وأربعمائة مليون دينار , ومن أهم التطورات الحاصلة في زيادة رأس المال المدفوع منذ مزاولة المصرف اعماله1998م ولغاية 2013م يوضحه الكشف الأتي :

السنة	1998	1999	2000	2001-2002	2003-2004
رأس المال المدفوع / مليار	0,200	0,400	0,800	1,200	2,400

السنة	2005	2006-2008	2009	2010	2011	2012	2013
رأس المال المدفوع / مليار	25	50	67	72	105,8	105,8	150

يهدف المصرف من خلال ممارسته أنواع الصيرفة الشاملة إلى تقديم خدماته لمختلف القطاعات الاقتصادية في نشاط الاستثمار والتمويل من خلال توفير الأموال التشغيلية لمختلف المشاريع والمؤسسات والشركات في القطاع الخاص بما يجعلها قادرة على تفعيل دورها في المساهمة في تنشيط الاقتصاد العراقي , وان للمصرف احد عشر فرعا , فرعين منها في بغداد وتسعة في المحافظات الأخرى .

3- مصرف الشمال للتمويل والاستثمار (شركة مساهمة خاصة) :

تأسس المصرف (كشركة مساهمة خاصة) عام 2004م برأسمال قدره (2,5) مليار دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة (9712) والمؤرخة في 2003/10/7م , و باشر الفرع الرئيسي للمصرف بتقديم

الخدمات المصرفية للزبائن في 2004/4/1م بعد صدور إجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (341/3/9) في 2004/3/9م .

وفي تاريخ 2006/9/1 تم إدراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية برأسمال قدره (10) مليار دينار وفي نهاية عام 2006م تم زيادته إلى (25) مليار دينار , ومن أهم التطورات الحاصلة في زيادة رأس المال المدفوع من العام2004م ولغاية 2013م يوضحه الكشف الأتي :

السنة	2004	2005	2006	2007-2010	2011	2012	2013
رأس المال المدفوع / مليار	2,5	10	25	100	175	210	265

إن الهدف الرئيسي الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه هو دخوله في السوق المالية المحلية للمشاركة في الأنشطة الاستثمارية المصرفية وسائر عمليات الاستثمار التي تنسجم مع أحكام قانون المصارف المرقم 94 لسنة 2004م مساهمة منه في مسيرة التنمية الاقتصادية والأعمار للبلاد , وكذلك يسعى المصرف في توسيع أنشطته على المستويين المحلي والدولي حيث تم التعاقد مع عدد من المصارف العربية والدولية بهدف توسيع شبكة التعامل المصرفي المتطور, كما يهدف المصرف إلى تطوير كادره العامل عن طريق التدريب التقني والعلمي , وللمصرف سبعة عشر فرعا , خمسة منها في بغداد واثنا عشر فرع منتشرة في المحافظات الأخرى .

4- مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار (شركة مساهمة خاصة) :

تأسس مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش/27542) في 2005/8/24م الصادرة من دائرة مسجل الشركات وبرأسمال قدره (25) مليار دينار , وأجيز للعمل بالصيرفة والائتمان من قبل البنك المركزي العراقي في 2006/5/21م , وباشر بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن في 2007/2/1م .

وفي تاريخ 2010/5/11م تم إدراج المصرف في سوق العراق للأوراق المالية برأسمال قدره (50) مليار دينار, ومن أهم التطورات الحاصلة في زيادة رأس المال المدفوع منذ مزاولة المصرف اعماله2006م ولغاية 2013م يوضحه الكشف الأتي :

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رأس المال المدفوع / مليار	25	25	50	50	50	50	100	100

ويهدف المصرف إلى بناء مؤسسة مالية متينة على وفق مبادئ التعاليم الإسلامية (اللاربوية) استنادا لإستراتيجية واضحة من خلال قيام المصرف بتقديم خدماته المساهمة و الفاعلة في تنمية الاقتصاد الوطني , لذلك اعتمد المعايير العالمية للإدارة الرشيدة (الحوكمة) واستخدم احدث التقنيات لتقديم أفضل الخدمات لزبائنه , والاستعانة بمستشارين مصرفيين واقتصاديين وإداريين من ذوي الخبرة والكفاءة , بلغ عدد فروع المصرف ستة فروع اثنان منها في بغداد والفروع الأخرى في السليمانية وكربلاء و أربيل و سامراء .

جدول (1) قياس الممارسة المحاسبية غير السليمة من قبل عينة البحث للسنة المالية 2010م

ت	الشركة	القطاع	مؤشر ميلر للسنة الحالية 2010	مؤشر ميلر للسنة السابقة 2009	قياس الممارسات المحاسبية غير السليمة (الفرق بين المؤشرين)	نوع الممارسة
1	إيلاف الإسلامي	المصارف	0.2217	2.5539	(2.3322)	ممارسة سالبة
2	دار السلام للاستثمار	المصارف	0.0452	(0.0877)	0.1329	ممارسة موجبة
3	الشمال للتمويل والاستثمار	المصارف	0.0414	(0.0511)	0.0925	ممارسة موجبة
4	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	المصارف	(0.1461)	0.7734	(0.9195)	ممارسة سالبة

جدول (2) قياس الممارسة المحاسبية غير السليمة من قبل عينة البحث للسنة المالية 2011م

ت	الشركة	القطاع	مؤشر ميلر	قياس الممارسات	نوع الممارسة

			للسنة الحالية 2011		المحاسبية غير السليمة (الفرق بين المؤشرين)	
1	إيلاف الإسلامي	المصارف	0.9427	0.2217	0.721	ممارسة موجبة
2	دار السلام للاستثمار	المصارف	0.1480	0.0452	0.1028	ممارسة موجبة
3	الشمال للتمويل والاستثمار	المصارف	(1.0296)	0.0414	(1.071)	ممارسة سالبة
4	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	المصارف	(0.1184)	(0.1461)	0.0277	ممارسة موجبة

جدول (3) قياس الممارسة المحاسبية غير السليمة من قبل عينة البحث للسنة المالية 2012م

ت	الشركة	القطاع	مؤشر ميلر للسنة الحالية 2012	مؤشر ميلر للسنة السابقة 2011	قياس الممارسات المحاسبية غير السليمة (الفرق بين المؤشرين)	نوع الممارسة
1	إيلاف الإسلامي	المصارف	0.1895	0.9427	(0.7532)	ممارسة سالبة
2	دار السلام للاستثمار	المصارف	0.1804	0.1480	0.0324	ممارسة موجبة
3	الشمال للتمويل والاستثمار	المصارف	(0.0131)	(1.0296)	1.0165	ممارسة موجبة
4	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	المصارف	(1.6024)	(0.1184)	(1.4840)	ممارسة سالبة

ومن خلال النتائج والتحليلات نلاحظ استخدام للمحاسبة الابداعية من قبل المصارف المشار اليها سابقا وهذا ماينعكس سلباً على القوائم المالية وهذا يعد اثبات للفرضية القائلة " ان استخدام بعض الاجراءات والممارسات والسياسات المحاسبية غير السليمة يؤثر على مصداقية العرض وعدالته في القوائم المالية"

المبحث الخامس// الاستنتاجات والتوصيات

من خلال جوانبي البحث النظرية والعملية منة تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات من اهم تلك الاستنتاجات مايلي:-

اولاً :- الاستنتاجات

1. للمحاسبة الإبداعية جانبان فمن الناحية الايجابية تتضمن مبادئ محاسبية واساليب للتعرف على التغييرات في المحيطات الاقتصادية والسياسية والاعمال business، اما الجانب السلبي فانه في استغلال المرونة والثغرات في القواعد والاعراف المحاسبية وتدخل عناصر غير اخلاقية فيها بغية تحسين صورة الوحدة الاقتصادية وعرض قوائمها بصورة افضل من شأنه إن يغطي تعثر تلك الوحدات وتأخر افلاسها.
2. تستخدم إدارات الوحدات الاقتصادية ومحاسبوها معرفتهم بالقوانين والقواعد والاعراف المحاسبية لمعالجة الاحداث الاقتصادية مستغلين مهاراتهم الفكرية الإبداعية في الوصول الى اهداف معينة قد لاتحقق العدالة والمصداقية التي تسعى اليها المحاسبة.
3. سيكون الأشخاص الذين يلعبون لعبة الارقام أكثر حذراً، ويبحثون عن ممارسات أكثر وجديدة في المحاسبة الإبداعية للتلاعب بقوائمهم المالية وعلى هذا فإن قارئ القوائم المالية يجب أن يكون مستعد بشكل مضاعف لفحصها ليكتشف معلومات قد تثبت بأنها مضللة.
4. إذا استعملت المحاسبة الإبداعية بشكل صحيح وبحكمة قد تساعد على أن تفهم بشكل أفضل للأعمال المالية للوحدة الاقتصادية.

ثانياً :- التوصيات

من خلال جوانبي البحث النظرية والعملية منة تم التوصل الى مجموعة من التوصيات من اهم تلك التوصيات مايلي:-

1- تكثيف الجهود من خلال اعداد دورات خاصة لاعضاء هيئات ديوان الرقابة المالية تتناول مواضيعها تعريفهم بمفاهيم المحاسبة الابداعية واساليبها وان يكون هناك تدريب على حالات عملية من واقع حال ونشاطات الوحدات الاقتصادية الخاضعة لرقابة ديوان الرقابة المالية.

2- توجيه هيئات الرقابة المالية على وجه الخصوص لابراز دورها في الكشف عن حالات استخدام ممارسات المحاسبة الابداعية والحد من منها .

3- الزام الوحدات الاقتصادية باجراء التعديلات التي يطلبها ويوصي بها مراقب الحسابات في تقريره عن سنة التدقيق .

4- ضرورة التأكيد على برامج التأهيل العلمي والمهني للحصول على كوادر متمكنة ليس في إعداد القوائم المالية ذات مستوى عالي وإنما في مختلف الوظائف المحاسبية والإدارية وخاصة فيما يتعلق بالمعايير والقواعد المحاسبية والتدقيقية وأن برامج التأهيل هذه يجب أن تتضمن أبعاداً أخلاقية.

المصادر والمراجع

اولاً:- القران الكريم

1. بلقاوي ، احمد رياحي ، " نظرية محاسبية " ، ترجمة : رياض العبد الله ، طلال الججاوي ، الجزء الأول ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009.
2. النعيمي ، باسمة فالح ، "المحاسبة المالية – الجزء الأول" ، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن ، 2012 .(19-20)
3. متولي ، عصام الدين محمد ، "المراجعة وتدقيق الحسابات –1" ، دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع ، صنعاء ، اليمن ، 2009 .(20)

ثانياً :- الرسائل والكتب والاطاريح

1. الساكني , وسن يحي احمد , " إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية " رسالة ماجستير مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد, 2010 .
2. الكيلاني ، بسمة قيس شهاب ، " تأثير المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ودور مراقب الحسابات في الحد منها " ، بحث دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2008.
3. الساكني , وسن يحيى احمد , "إدارة الأرباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية", رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة , 2010.
4. محمد , جيوار احمد سالار ," أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها دراسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة أربيل" , رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة , 2006.
5. مؤيد محمد الفضل وعبد الناصر إبراهيم نور،2002م، المحاسبة المالية، ط/1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص305-306.

6. Mulford, and Comiskey, Charles W. Eugene E. **"The Financial Numbers Games"**, John Wiley & Sons, INC. Canada print he united states of America , 2002.

7. Financial Accounting Standards Board (FASB), **"Statements of Financial Accounting Concepts"**, 1999-2000 Ed., John Wiley & Sons Inc. U.S.A., 2000.

8. Beest, Ferdy van , Geert Braam , Suzanne Boelens , **"Quolity of Financial Reporting: Measuring qualitative Characteristics"**, Nijmegen center for economics (NICE) ,2009. http://www.ru.nl/nice/workingpapers